قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

مقاومو الظلام

صحفيو جريدة الصباح في تونس الخضراء مضربون عن الطعام منذ خمسة أيام، احتجاجاً على تعيين مدير جديد لشبكة الصباح من قبل حزب النهضة الحاكم.
وشبكة الصباح التي تضمّ صحيفتين هما "الصباح" و"لوتان" إضافة إلى مجلة "الأسبوعية"، هيمن عليها الحزب الحاكم مستغلاً إياها للترويج لمنجزاته المزعومة، والدعاية له في الانتخابات القادمة.
المدير العامّ للشبكة الذي عيّنه الحزب اسمه لطفي التواتي، كان يعمل شرطياً، ويبدو أن عمل الشرطة ما زال يسري في دمه بدليل أنه .مستعيناً بأفراد حمايته. منع منتسبي الجريدة المضربين من الدخول إليها بالقوة، وهو منذ تعيينه أقصى ثلاثة رؤساء تحرير وفصل عدداً من الصحفيين ممن يُشكّ في ولائهم للحزب الحاكم.
محنة الإعلام بل الثقافة بعامة مع الإسلاميين واحدة في كلّ البلدان التي صعد فيها الإسلام السياسيّ بعون أمريكا في بدايات هذا القرن، في مصر كما في العراق وتونس الخضراء، حكومات تحمل ضوءاً أخضر من "سيّدة العالم الحرّ"، ولديهم مليارات من الأوراق الخضر المقدسة (الدولارات)، ويسكنون المناطق الخضراء، طريقهم خضراء، والعالم عندهم أخضر في أخضر. وقادة الأحزاب الإسلامية هؤلاء ككل قادة الأحزاب الشموليّة، جاءوا ليبقوا، أتوا وفي أذهانهم صورة أبنائهم يرثون كراسيهم وإمبراطورياتهم الماليّة التي أسسوها في سنوات قليلة بعد عمر عاشوه في الفاقة.
هؤلاء مطمئنون إلىً غوغائية جمهورهم وتبعيته لهم، في العراق بعون من الطائفية التي جعلتْ سياسياً فاشلاً على كل الصعد منقذاً و"مختار العصر"، وفي تونس بعون و دعم خليجيّ كبير لقوى الارتكاس يعضده رضى أمريكيّ عرف أن مخاطبة النوازع الشعبوية لدى العرب كفيلة بتخديرهم. وجدوا ، هنا أو هناك، جمهوراً جاهزاً فأصبحت طريقهم خضراء، لكنّ النخبة المثقفة هي وحدها ما ينغص عليهم عيشهم، إضافة إلى الإعلام الحرّ الذي يأبى أن يكون تبعاً لحزب أخضر أو منطقة خضراء أو ورقة خضراء، فكان لا بدّ لقوى الارتكاس الحاكمة أن تهيئ للإعلام قادة جدداً مطيعين حبابين وصوليين يحبون الفلوس حباً جماً وبتأريخ غير مشرف لكنّ لهم سمت الأتقياء، تكفي لحية وسبحة، وإذا كانت في جباههم وسمة فسيكون قد هلّ هلال العيد.
نشهد في البلدان التي تريد القوى الإسلامية فيها أن تتأبد، ولادة ديكتاتوريات من نوع مختلف، ديكتاتورية العقيدة، يبرع في صياغتها إعلاميون بلا ضمائر، مستعينين بأموال طائلة يسرقها بشتى الحيل أصحاب الأيادي المتوضئة الذين لا يتورعون عن إتيان كلّ الموبقات وارتكاب الآثام النفسية، في لعبة يتناوب فيها الدولار والقداسة على نحت صنمٍ جديد في ساحة أزيل منها تواً صنم قديم.
إضراب الزملاء التونسيين في "الصباح"، مقاومة شريفة للظلام يجب أن تجد تعضيداً لها من قبل زملائهم العرب، لئلا تشرق صباحات العرب مرة أخرى على طاغية تسكنه روح زين العابدين أو صدام لكنْ بطلاء إسلاميّ.
مع "الصباح" وصحفييها الأبطال ضدّ قوى الارتكاس وصانعي الديكتاتورية المدعومة بعون من امريكا والسماء!

متوالية صراعات

□حسين رشيد

١

حين نتحدث اليوم عن شكل ومضمون الصراعات في المنطقة عموما والعراق خصوصا، فلابد من ربطها بجذور وتاريخ الصراعات التي عاشاتها المنطقة وعاشها العراق. إذ تعود بعض جذور هذه الصراعات إلى أبعد مما نتصور، فطبيعة الإنسان الساكن في هذه المنطقة مرتبطة بعقد وصراعات محلية وقبيلة، غرستها قيم وأفكار وأطماع متناقض ،كما عززتها الصراعات الاستعمارية والعالمية حول السيطرة والهيمنة على المنطقة بشكل تام، لما تتمتع به من موقع إستراتيجي مهم يربط العالم باتجاهاته الأربع من خلال مناطق العبور والمضايق العالمية ، مع مصادر الطاقة من نفط خام وغاز وثروات أخرى، وامتلاكها مؤهلات وميزات أخرى كثيرة تجعلها سببا رئيسيا لكثرة الصراعات والحروب والأطماع. بالإضافة إلى أن الكثير من الثورات والانتفاضات والانقلابات، تفجرت فيها أدت إلى تغيير أنظمة دكتاتورية شمولية والإطاحة بأخرى مع تبديل شكل ونظام الحكم. كل هذا ولّد بمرور السنين صراعات جديدة أغلبها فكرية وأيدولوجية وعقائدية، مثلما أعادت الروح لبعض الصراعات التاريخية، بمساعدة الكثير من التأثيرات والمؤثرات الخارجية، وبشكل خاص الاقتصادية منها. في ظل هكذا صراعات تعمقت جذور العنف والقسوة ما بين المتصارعين، داخليا في أي بلد من هذه البلدان، وخارجيا في ما بينها. وهنا تختلف نوعية الصراعات، فالصراعات الداخلية غالبا ما تتسم، بالدينية، والمذهبية، والطائفية، والأيدولوجية، والطبقية، والقومية، تأخذ في أغلب الأحيان شكل المصلحة الخاصة لكل طرف من الأطراف المشار إليها سلفا، وهي الأخرى تتشظى حتى تصل إلى مصالح حزبية وفئوية وشخصية. أما الخارجية فهي بالغالب صراعات هيمنة عسكرية أو اقتصادية على مناطق متنازع عليها، اقتطعت أو ضمت في فترات الهيمنة الاستعمارية من هذه الدولة إلى تلك ،مع انعكاس جزء من هذه الصراعات على الأوضاع الداخلية لبعض بلدان المنطقة التي تتميز بتنوع أديانها، وقومياتها، ومذاهبها، ومنها العراق، الذي ابتلي بكل أنواع الصراعات، مثلما ابتلي بصراعات دول الجوار وأخرى إقليمية وعالمية تدور بالسيطرة عليه، عسكريا أو اقتصاديا أو دينيا مذهبيا.

السياسة الفاشلة تخلق عنفاً لا ينتهي

٢

لتاريخ الصراعات في العراق حكايات وحكايات، فهي متنوعة وكثيرة بدءاً من صراع السلطة والإدارة، والصراع المجتمعي، والثقافي، والقومي، والطائفي، والحزبي، والفئوي، الخ من صراعات، كان العراق أرضا خصبة لها، بفعل تأثيرات ومؤثرات داخلية وخارجية في الأغلب.
فمنذ نيسان ٢٠٠٣ ورحى الصراعات تدور وتدور، أرهقت آلاف الأرواح، هدرت وسرقت مئات المليارات من الدولارات، دمرت كل ما تبقى من قيم وأعراف وتقاليد وأسس تعايش سلمي مجتمعية، هجّرت مئات الآلاف في الداخل والخارج، كادت تمزق نسيج العراق القومي والديني والإثني، بعثرت الكثير من سنين العمر التي كان العراقي يحلم بها برخاء وازدهار وراحة بال وعيش رغيد.
هذا الصراع متنوع الأشكال والتوجهات، لكنه في شكله العام ومضمونه، صراع سياسي وسلطوي هدفه الهيمنة وإدارة الدولة والسيطرة على مفاصلها، وبالأخص العسكرية التي غالبا ما تكون بوابة الهيمنة والسطو على الدولة في ما بعد.
تشظى هذ الصراع الدائر الآن بين مكونات الخارطة السياسية العراقية، وخاصة من هم في الحكومة والبرلمان، في ما يخص السلطة والحكم في المشاركة والتداول أو الاستبداد والاحتكار والانفراد بالسلطة، إلى كل أنواع الصراعات الأخرى المعروفة وغير المعروفة، المعلنة وغير المعلنة. إذ لم تنفع الانتخابات التشريعية الأولى ولا الثانية في وضع حد لهذا الصراع القديم المتجدد. وما شهدناه في الآونة الأخيرة من أزمة سياسية خانقة في إدارة الدولة وتعطيل أغلب مفاصلها، فهو ناجم عن خطر وإشكالية هذا الصراع الذي من المحتمل بقاؤه حتى ثلاث أو أربع دورات انتخابية مقبلة، هذا إن أجريت !
ولأن شكل ومفهوم الدولة العراقية غائبان منذ تأسيسها تقريبا، مع إشكالية الذات العراقية المغتربة والمتقبلة، يظل هذا الصراع مستمرا ومتداولا من مرحلة إلى أخرى، وسيستمر، طالما هناك نفط وماء يجريان في العراق، وطالما هناك تغذية، ودعم، وتمويل، وتخطيط، خارجي وداخلي، نفعي، أو تآمري تخريبي، لتأجيج أي صراع في أي وقت. مع فقدان روح الانتماء لمفهوم الأمة العراقية وطبيعتها.

٣

في ظل الصراع السياسي وتنوعاته، ثمة بوادر وتلميحات لشكل الصراع المقبل، ما بين العلمانية والمدنية من جهة والقوى الدينية بتنوعاتها من جهة أخرى. وما الصولات المتكررة على النوادي الاجتماعية والبارات وإغلاقها، والتضييق على الحريات ومحاولة تكميم الأفواه، وإعلانات الحجاب والستر والعقاب التي تنتشر في شوارع المدن، إلا بوادر أولية وحجج تعمل على تداولها تلك القوى، من أجل تسفيه الصراع المؤجل، في عيون العامة من الناس. وتبيان أن هؤلاء القوم أي المدنيين والعلمانيين ليسوا سوى سكارى ومروجي فسوق وعصيان ، وهم من أصحاب الأفكار الهدامة التي لا تنسجم مع مجتمعنا الإسلامي المحافظ. ولا نستبعد دخول الفتاوى الجاهزة بهذا الشأن حتى تكون حجة دامغة على من يريد الاعتراض.
العنف المرافق لهذا الصراع، لن يقل ضراوة وقسوة عن العنف الذي رافق الصراع السياسي المتشع ، لكن ما يميزه هنا، أنه سيكون أكثر تنظيماً ودقة، من خلال استهداف القوى المدنية والعلمانية المعارضة لفكرة النظام الديني أو الدولة الدينية، وانتهاج فكرة لجان "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" فمن خلال هذا الصراع ستتوحد الرؤى والأفكار الاسلاموية، وتنتهي الخلافات بين المذاهب والطوائف، حيث يعقد حلف أو صلح موقت من اجل القضاء على عدو الله والإسلام المتمثل بأناس وأشخاص ومنظمات مجتمع مدني، تؤمن بأن لكل إنسان حقه في اختيار طريقة العيش والتفكير التي تلائمه وتتماشى مع القيم والتقاليد الديمقراطية التي من المفترض أن تسود العراق الجديد. ولأن القوى الدينية تملك كل شيء، وفي مقدمة ذلك السلاح والمال، ستكون الغلبه لها، مع امتلاكها قنوات الإعلام المتنوعة التي تستطيع من خلالها تضليل كل شيء، إضافة إلى نفوذها في الأوساط وخاصة الشعبية، التي تعاني الجوع والحرمان والفقر، وقدرتها على التلاعب بعقولهم وأفكارهم كيفما تشاء. بالنتيجة النهائية سيقام الحد على الكثير من الأدباء والمثقفين والفنانين والأكاديميين والعلماء، وسترجم النساء ويجلد الرجال، يقتل ويغتال من يتمكنون منه، يهرب ويهاجر من يستطيع، ويصمت من يجد ذلك سبيلا للبقاء على قيد الحياة.

٤

بعد ذلك، الأمر يبدو مشابها لفترة نهاية السبعينات، باختلاف نوع وشكل الصراع. لكن القوة والعنف والنتيجة متشابهة أو ستكون متشابهة فيدخل الناس في الدين أفواجا أفواجا، طوعا وكراهية. أصوات العقل تغيب، دور المرجعية يهمش، مثلما همش في السابق إلا القدر الخاص بالمصلحة الحزبية والفئوية والشخصية. اللغة المعتمدة هي التخوي، الارتزاق، العمالة، الإرهاب، السرقة و الفساد وملفات كثيرة جديدة وقديمة يعاد فتحه وتقليب صفحاته من جديد.
ستقسم الأدوار والمناطق والثروات حسب النفوذ والقوة، المركزية والشعبية لكل جهة وحزب وتيار خرج منتصرا من الصراع السابق، لكن الحال لن ينتهي هكذا ،فالأطماع أكبر، والتوجهات، والتوجيهات كثيرة ومتعددة ومتشعبة، والتدخلات أيضا. وستحيا الاختلافات والخلافات القديمة المتجددة، وتنقض العهود والأحلاف، وتبدأ مرحلة الصراع السياسي الديني مع الديني السياسي. إذ يأخذ في البدء مرحلة الخلاص من أصوات معارضة إصلاحية في داخل كل تيار وحزب وتوجه، من ثم الأقل تشددا وهكذا، ومع كل مرحلة من هذه المراحل التي تكون سريعة وخاطفة، تظهر أصوات مناوئة ومعارضة، تعامل بمثل ما عوملت بها القوى الأخرى. فيما تدخل أصوات أخرى في خانة الصمت والخوف من أجل البقاء على قيد العائلة أيضا. والأمر هنا لن يبتعد عن تجارب سابقة حصلت في بلدان ودول مجاورة وإقليمية حين هيمنة القوى الدينية على مقاليد الحكم والسلطة، وبشكل خاص التجربة الإيرانية، وشيء من تجربة الإخوان المسلمين في مصر. العنف المصاحب في هذا الصراع سيكون مشابها لسابقه لكن قد تدخل المواجهة العسكرية الميليشياوية على الخط، كون اغلب القوى والتيارات المتصارعة في كلا الطرفين تملك ميليشيات مسلحة ومدربة. وسط كل هذا الثروة الوطنية المتمثلة بمصادر الطاقة النفط والغاز، تكون في يد الشركات العالمية الكبرى، التي تتحكم بالإنتاج والأسعار، وهي في ذات الوقت من تساعد على إنعاش وديمومة هكذا صراعات تبتعد عن الصراع الحقيقي الذي لابد منه والمتمثل بالصراع الطبقي، حيث باتت الفوارق الطبقية والمعيشية كبيرة في المجتمع العراقي ،طبقة تعيش في العلالي ، نواب، تجار، سماسرة صفقات، سراق الخ . وطبقة تعيش على أكوام الأزبال، التي تخرج من مناطقهم الملونة، مع أرتال البطالة، أمنيات أن تكون هذه السطور مجرد إرهاصات وتخوفات لا مبرر لها ولا وجود

سوريا.. دوّامة الخيارات السيئة

□وميض إحسان

ليس هناك من يرضى على كل ما يجري في سوريا..إن كان في ما يتعلق بالأساليب الهمجية التي يتبعها النظام السوري في تصديه للانتفاضة الشعبية، أم في ما يخص حال المعارضة السورية، وطبيعة ارتباطاتها مع جهات خارجية أفقدتها الكثير من رصيدها الوطني.
ولعل أكثر ما يسبب تشابك خيوط المسألة السورية، ويزيدها تعقيداً، يتمثل في خروج الانتفاضة الشعبية عن الحدود التي أدت إلى اندلاعها، وظهور اشتراطات جديدة راحت تتحكم باستمرارها، ما جعل الحالة السورية تتأرجح بين أجواء الأهواء الإقليمية المحكومة بالمطامح الضيقة، ومطالب الدول الكبرى المبددة بغيوم السياسة الدولية ومصالحها الواسعة، حتى باتت المسألة تبدو مستعصية على الحل، أو الحسم، على الأقل في المدى القريب.
وما يدفع إلى الظن بصعوبة التوصل إلى الحل، أو الحسم على المدى القريب، أن النظام السوري ما زال متماسكاً، بالقياس إلى المقاومة التي يواجهها في الداخل، وبالنظر للضغوط التي يتعرض لها في علاقاته الدولية، فمؤسسات الدولة ما تزال قائمة تمارس أعمالها بشكل يومي، على الرغم من توتر الأعصاب البادي على أدائها، والتكاسل الذي أصاب بعض مرافقها،والجيش النظامي السوري ما زال متماسكاً هو الآخر، وقوياً، على الرغم من الانشقاقات التي حصلت بين صفوفه.
وفي المقابل، فإن المعارضة السورية هي الأخرى تزداد خبرة مع مرور الوقت، وتكتسب تعاطفاً دولياً كل يوم،خصوصاً بعد انشقاق أعداد مهمة، كماً ونوعاً، عن النظام والجيش،والوقوف إلى جانب المعارضة، وتشكيل الجيش السوري الحر الذي خطف الأضواء بعملياته المسلحة ومنح الانتفاضة الكثير من عوامل الكفاح المسلح.
هذه الحال تجعل من المبكر التفكير بأن مجريات الحوادث تتجه نحو حل قريب، تتكفل به حركة مساعي مبعوث أممي أو تحالف دولي، أو أن موعد الحسم بات قريباً، يتمثل بقرب سقوط النظام وانتصار المقاومة، فالطرفان قد تم ضبط حركتهما بطريقة توحي بوجود جهات تريد أن تصل بهما إلى الهلاك والتآكل قبل أن تحسم الأمور.
من جانب النظام السوري فإن ما يساعد على بقاء المسألة متأرجحة في مختلف الاتجاهات، وخاضعة لكل الاحتمالات، هو التأييد والدعم الذي يحظى به نظام الأسد من قبل قوى دولية مؤثرة مثل روسيا والصين، الأمر الذي يزيد من خياراته على الأرض، ويوفر له القدرة على المطاولة،واللجوء إلى المناورات السياسية في التجمعات الدولية، ويمنحه الأمل في اللحظات المفاجئة التي تأتي بها تقلبات المواقف، ومتطلبات المصالح، وشروط الصفقات السياسية.
أما من جانب المعارضة فإن الظروف الإقليمية، وطبيعة التحالفات في المنطقة، وارتباطها بسياسات، ولعلها بنزاعات، بين القوى المؤيدة للانتفاضة،والقوى المعارضة لسقوط النظام، كل ذلك أفسد طبخة المقاومة السلمية، وأوجد فجوات واسعة في المقاومة المسلحة، وسمح بتدخل جهات لها مصالح، ولها مطالب، أضعفت احتمالات الانتصار السياسي على غرار ما جرى في تونس ومصر، واختزلت إمكانات الحسم على الأرض عن طريق تدخل أجنبي مثلما حدث في ليبيا.
كل هذا يجري وسط استغراب الكثيرين من عجز النظام العربي عن إيجاد حلول مناسبة للمأزق السوري، واقتصار المساعي العربية على تبني دور التابع،والاكتفاء بدور ساعي البريد الذي ينقل الرسائل ووجهات النظر متحملاً مصاعب الطريق وتكاليفه الباهظة، الأمر الذي أثار الشبهات حول انخراط بعض العرب في مشروعات خارجية تخفي في داخلها مقاصد بعيدة ومصالح مؤجلة، ما جعل تدخلهم المثير للدهشة في بداية الأزمة جزءاً منها، وداعياً لتعقيدها، وليس حلاً لها.
ليس هناك من يستطيع إقناع المواطن العربي بأن أميركا وفرنسا وبريطانيا يناصرون الشعوب المظلومة ويعملون على أن تنال حقوقها السياسية والاجتماعية، وأنهم يعادون النظام السوري من أجل أن يتمتع شعبه بالحرية والكرامة الإنسانية، وإلا لكان الشعب الفلسطيني أولى بمواقف تلك الدول قبل أي شعب عربي آخر.
ثم من يستطيع التصديق أن دولاً عربية مثل دول الخليج العربي، وفي مقدمتهم السعودية وقطر، تناضل من أجل أن يحظى السوريون بنظام سياسي ديمقراطي، يقوم على التعددية ويعتمد الانتخابات الشعبية أساساً لنظام حكم نيابي يتم تداول السلطة فيه بالطرق السلمية؟
هذه الأمور تجعل من الصعوبة تحديد صورة المستقبل، وتحيل مصير الصدام العبثي الحاصل في سوريا إلى مقادير مجهولة، وتكشف عن أن ثمة جهات لها مصالح في استمرار هذا الصدام إلى الحدود التي تؤدي إلى تآكل الدولة وتفتيت المجتمع.
وهذه الحال باتت تضغط على مشاعر الشارع العربي بكل شرائحه السياسية والثقافية، وجعلته يدور في دوامة قلق الاختيار، الأمر الذي دفعه إلى أن يعيش حالة تمزق نفسي خطير. إذ ليس هناك من هو قادر على إقناع المواطن العربي بأن من حق النظام السوري أن يقتل شعبه ويشردهم لمجرد مطالبتهم بإصلاح النظام السياسي، وتحقيق العدالة الاجتماعية للناس.
كذلك لا يمكن الاقتناع بحق المعارضة في تجريد انتفاضة الشعب السوري من دواعيه النضالية عن طريق مطالبة قياداتها بالتدخل الخارجي لإسقاط النظام، ومنحهم مقاعد الحكم جاهزة على غرار ما جرى في بعض الدول العربية، دون الأخذ بالحسبان حجم "الفاتورة" التي يتطلب تسديدها لقاء هذه الخدمات.

سوريا .. هل من نهاية؟

المثقف والمصالحة

□علي حسين عبيد

يحتاج العراقيون للمصالحة فعلا، لتعجيل التئام مآسي الماضي، وهي كثيرة وعسيرة، ولكن ليس هناك مخرج آخر للعراقيين لكي يعيشوا بسلام، سوى أن يتصالحوا مع بعضهم، كما فعلت شعوب أخرى سبقتهم في هذه التجربة، مثل إفريقيا الجنوبية ورمزها الإنساني الكبير نلسن مانديلا، ودوره العظيم في تخليص شعبه من محنة التشرذم والضغينة والاقتتال تحت ضغط الماضي، فيما كان للثقافة وحضور مانديلا دور أساسي في خلق الفرص الملائمة للصلح.
وفي السؤال عن دور المثقف في المصالحة، فإننا نتفق على ضمور هذا الدور أو ضعفه، ولا يتحمل المثقف العراقي الأسباب كلها في هذا الجانب، بل هناك مسؤولية أكبر تقع على صانع القرار السياسي الذي أسهم بعزل المثقف، وتعويق دوره في التقريب بين مكونات الشعب العراقي وتذويب مكامن الخلاف المؤدي إلى الاحتراب، والصراع بين مكونات الشعب، كما حدث في سنوات المحنة (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، حيث كانت الطائفية في أوج حضورها وخطرها.
وقد عُقد مؤخرا مؤتمر تحت مسمّى (المثقف والمصالحة) رعته الحكومة العراقية، وحضره رئيس الوزراء نوري المالكي، وقال فيه (إن العراق حقق نجاحا في مجال المصالحة الوطنية في مقطع زمني حساس، وما يشعرنا بالفخر والاعتزاز هو تلاحم أبناء الشعب واحتواء الهجمة التي تعرض لها البلد وبدء مرحلة رد الفعل من خلال عملية البناء على أسس علمية وموضوعية). ونقل البيان دعوة المالكي للمثقف العراقي إلى أن يكون حاضرا وفاعلا من خلال قلمه وجريدته وأبحاثه (للمساهمة في المصالحة ومنع عودة التطرف والعنف)، مشيرا إلى أن مسؤولية الدولة والمثقف (هو التأسيس لثقافة مستدامة وإشاعة ثقافة الالتقاء مع الآخر). ودعا المالكي المثقف العراقي إلى أن (يأخذ دوره الحقيقي في القيام بعكس الصورة الصحيحة للثقافة على جميع مواقع الحياة، والمساهمة في عملية إصلاح الواقع الاجتماعي)، وهذه الدعوة كما تبدو من مضامينها مهمة جدا، وهي تؤكد الأهمية المشتركة بين المثقفين والحكومة و وزارة الثقافة، لكي يتاح للمثقف العراقي أن يقوم بدوره المؤثر فعلا، في الإسهام بتحقيق قفزات نوعية تنقل المجتمع العراقي إلى ثقافة سلوكية متمدّنة.
ولكن سيبقى الأمر معلّقا بما ستبادر به الجهات الرسمية بخصوص تفعيل دور الثقافة والمثقف، لأن الكلام وحده لا يصنع بنية ثقافية قادرة على نشر المشتركات الإنسانية المطلوبة بين مكونات الشعب العراقي، ولا التمنيات قادرة أن تصنع شيئا، بل المبادرات العملية المخطط لها بعلمية وتخصص، ثم تنفيذها على الأرض بصيغ صحيحة ودقيقة، وقد قال بعض المثقفين والمعنيين إن هذه الخطوة (مؤتمر المثقف والمصالحة)، جاءت متأخرة، وإن مبادرة الحكومة العراقية هذه كان يجب أن تتقدم هذا التوقيت بكثير، ومع ذلك لتكن هي البداية الصحيحة للتقريب بين المثقف والسياسي (صانع القرار)، ولتكن هناك قرارات حكومية فعلية تصب في صالح البنية الثقافية على المستويين المادي والمعنوي، إذا كان خطاب رئيس الوزراء جيدا ودقيقا وصائبا، لكن تحويله إلى (أفعال وأعمال ملموسة) هو ما يجعله جيدا ودقيقا وصائبا.
لذا على الحكومة والجهات المخوّلة أن تبادر فورا للنهوض الحقيقي بالبنية الثقافية، إذا كانت النيّات والإرادة السياسية صادقة في المساعدة على جعل الدور الثقافي للثقافة وللمثقف العراقي متاحا، للإسهام في نشر قيم التصالح والإخاء والتسامح بين العراقيين.
وهكذا فإن الكرة ستبقى دائما في ملعب الحكومة، ترقّبا لما ستقوم به من خطوات تدعم الثقافة والمثقف على الأرض. ولعل من حسنات مؤتمر (المثقف والمصالحة) أنه أفرز عددا من الخطوات الجادة، منها ما تم الاتفاق عليه بين وفدي النجف والأنبار أثناء المؤتمر، إذ جاء في بيان أصدره مثقفو النجف والأنبار في مؤتمر المصالحة: (إن إعادة إعمار قطاعَي التربية والتعليم في العراق لن يكتب له النجاح الحقيقي ما لم تتم الاستعانة بالمثقفين أفراداً ومؤسسات، وبخاصة الذين من خارج السلك الحكوميّ، وإشراكهم في هذا الإعمار، لما للمثقف من دربة ودراية وخبرة في مجال كتابة النصوص التي تخاطب نوعيات خاصة من الجمهور، كالأطفال واليافعين والشباب، كما إن للمثقف تدرّباً روحياً معتاداً على تقبل الآراء المخالفة وأساليب المحاججة والردود المنطقية، وهو ما يجعلهم مؤهلين لصياغة المفاهيم المشتركة وكتابة قصص التاريخ الإسلامي في برامج التربية والتعليم، بصورة تجنبها أن تكون محطّ خلاف مبكر بين براعم المجتمع. نقول هذا كله مع التأكيد على أن المثقفين الذين نقصدهم في المشاركة بهذا المشروع هم أولئك المثقفون الحقيقيون، لا الطارئون و الموتورون والمتعالون والمرتزقون)- البند الثاني من البيان-.